



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

أدان الائتلاف السوري المعارض مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي الذي ينفذه النظام وحلفاؤه في سورية.

واعتبر التحالف في بيان له اليوم، أن عملية التهجير القسري بحق أهالي ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي، هي استمرار لمخطط التغيير الديموغرافي في سورية، مؤكداً استخدام كل أساليب القتل والقصف والإجرام، بالإضافة إلى قيام روسيا وإيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية لإجهاض أي محاولة للتسوية.

[البيان:](#)



تصريح صحفي
الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
الدائرة الإعلامية
٤ أيار، ٢٠١٨

استمرار مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي بسورية في ظل غياب دولي

يدين الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية بأشد العبارات مشروع التهجير والتغيير الديموغرافي الذي ينفذه النظام والاحتلال الروسي والإيراني بحق المدنيين في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي.

عملية التهجير في تلك المناطق استمرار لمخطط التغيير الديموغرافي في سورية، حيث جرى استخدام أساليب القتل والقصف والإجرام، إضافة إلى قيام روسيا وإيران بخرق كل الاتفاقيات الدولية بهدف إجهاد أي محاولة للتسوية.

يؤكد الائتلاف أن أي اتفاق يتعلّق بالتهجير والتغيير الديموغرافي هو اتفاق غير شرعي وغير قانوني. وتم بالإكراه وباستخدام القوة الجرمية، ويشدد على أن لا جهة لها الحق في إبرام أو رعاية أو شرعة التهجير أو تبريره أو الاعتراف بنتائجه.

الاتفاق المزعوم يأتي بعد حراك شعبي رافض للتهجير من جهة، وبعد خرق متكرر لاتفاق خفض التصعيد من جهة أخرى، وقد وقعت أشد الخروقات يوم الإثنين الماضي حين نفذت طائرات النظام عشرات الغارات الجوية على مدن وبلدات ريف حمص الشمالي، بهدف إجبار المحاصرين على الخروج.

يحذر الائتلاف من أن التطورات الجارية تصب بشكل مباشر في خدمة المشروع الإيراني المنهك في نشر الفوضى وتصدير العنف والإرهاب وسوق المنطقة نحو صراع مستمر يتم خلاله تمرير عمليات التطهير العرقي والطائفي، بقرار سياسي إيراني يحظى بدعم وإسناد من قبل روسيا.

يطالب الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية المجتمع الدولي بوقف ما يجري من انتهاكات بحق المدنيين في ريفي حمص وحماة، محذراً من عواقب مشروع التهجير القسري الجارية فصوله في سورية، وما يتعرض له المدنيون في المناطق التي يُعاد احتلالها، في وقت يُسفر فيه النظام الصراع الطائفي خدمة لأهدافه وأجندات مشغليه.

إن السكوت أو حتى الاكتفاء بالشجب والاستنكار سينظر إليه بمثابة ضوء أخضر للاستمرار في عملية التهجير، وهو يرقى بذلك إلى مستوى الشراكة، ما يدفع الائتلاف إلى تنكير المجتمع الدولي مجدداً بمسؤولياته تجاه ما يجري وضرورة اتخاذ ما يلزم لمنع وقوع حملة تهجير قسري جديدة، والعمل على إلزام النظام والقوى الداعمة له بالتطبيق الكامل والفوري للقرارات الدولية، ولاتفاقيات تخفيض التصعيد، بما يضمن متابعة مسار جنيف، باعتباره الطريق الوحيد للوصول للتسوية السياسية وفق قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية.